

فرنسا في مواجهة تصدع داخلي وهزّات سياسية عنيفة

الجزائر المنتصرة.. عقدة اليمين المتطرف وشوكه في حلقة الكولونيالية

■ دوفيلبان: فرنسا مطالبة بالعمل على الإعتراف بالتاريخ ■ سماتي: النواب مطالبون باقتراح قانون لجرائم الاستعمار ■ 02

استنكرت التصريحات المشينة
رئيس حكومة الاحتلال الصهيوني

الجزائر
واقفة بثبات
مع المملكة السّعودية

السعـد

جريدة إخبارية وطنية جزائرية تأسست في 11 ديسمبر 1962

الجزائر مستعدة
لتعزيز علاقاتها
العسكرية
مع الدول الصديقة

03

24

الثلاثاء 12 شعبان 1446 هـ الموافق 11 فبراير 2025 العدد: 19697 الثمن 10 دج الموقع الإلكتروني: www.echaab.dz

france prix 1 €

ISSN 1111-0449

الأوّل حول الزيادة في منحة السّفر.. والثاني يخصّ طريق تندوف - الزويرات

رئيس الجمهورية يترأس اجتماعاً هاماً

■ ترقية المدّادات التجارية بين الجزائر ورواندا و Moriarty

الرئيس تبون يفعّل أدوات السيادة الاقتصادية.. خبراء لـ "الشعب":

قرارات مفاجئة غير مسبوقة..

الحفاظ على التوازنات الكبرى لاقتصاد قوي وترشيد النفقات

- الرقمنة أداة مكافحة الفساد وتحقيق الشفافية وتسريع الإجراءات
- قانون المناجم الجديد.. خارطة الاستثمار المنتج وضمان إرث الأجيال
- الموانئ.. من المقاربة الإدارية إلى المقاربة الاقتصادية
- رؤية لتوفير قاعدة بيانات موثوقة تُسهم في صناعة القرار
- نقابات التربية: تخفيض سن تقاعد المعلّمين.. مكسب هام

24-05-04

ملتقى وطني للتشغيل والمقاولاتية.. حيداوي:
صناديق اقتصادية خاصة لتمويل
مشاريع الشباب.. قريبا

إطلاق مشروع انجاز المعهد الإفريقي قريبا.. المهدى وليد:
خارطة طريق جديدة لعصرنة
القطاع والتحول الرقمي

العمل على تحقيق الجودة.. بدّاري:
الرياضيات والعلوم أولوية..
وتعليم الإنجليزية لكل التخصصات

قدموا مقترحاً لمراجعة أو إدانة الاتفاقيات مع الدولة الجزائرية

عنصرٌ يُنْهَا زُونَ النَّاخِبِينَ الْفَرْنَسِيِّينَ بِمَا فِي الْجَرْحَةِ ■ بودهان: ماذا نتظر من برلمان يُمْجِدُ مرحلة الاحتلال؟

اتخذ اليمين المتطرف الفرنسي من ملف الهجرة واتفاقيات الهجرة سنة 1968، رি�عا سياسياً وورقة ابتزاز يرهفها كلما اقتربت مناسبة انتخابية سواء في التشريعات أو الرئاسيات، في محاولة لجلب أصوات المترددين المتأغمين معه في هذه الجزئية، رغم أن القانون واضح وصريح فيما تعلق بالاتفاقيات التي لا تمكن مراجعتها ولا يمكن إفاها أو الانسحاب منها إلا بموافقة الطرفين، وفي حال إخلال أحدهما ببنودها.

نارسيجيون، وأضافت "أن التأثير بهذه الاتفاقية هو استفزاز، ولا يخدم أي من بلدنا،" معتبرة ذلك "إشارة سلبية للغاية تم إرسالها إلى كل الجزائريين والجزائريين الفرنسيين المتواجدين على أراضي فرنسا.

ال CFR على القانون

وإذا كان اليمين المتطرف يريد تسييس قضية اجتماعية تقطنها اتفاقيات بين طرفين، فإنه ومن الناحية القانونية لا تمكن مراجعة الاتفاقية أيا كان نوعها، إلا بموافقة الطرفين وبينفس الرادة التي أنشأتها، لأنها ملزمة للطرفين، وهذا ما أكدته استاذ القانون العام، الدكتور موسى بودهان في اتصال مع الشعب أمس، وأضاف أن هذا الافتراض ممكن مع طرف يحترم القانون والاتفاقيات، وليس مع طرف يمجد الاستعمار ويعتبر جرائمها حضارية، وقال إن ما يحدث في الآونة الأخيرة لا يمكن يصدر عن دولة سوية تحترم القانون وتقنن بأنها منثلاً لقانون حقوق، غير أنها تخفي خلف ذلك نوايا سيئة.

وأوضح أن الجالية الجزائرية تمثل أكبر جالية في فرنسا، ويحاول اليمين المتطرف استغلالها وإبتزاز الجزائري بها، غير أن تلك الضغوط، أكد الدكتور بودهان، لن تؤتي أكلها مع الجزائري، وكيفتها التمسك بالقانون الدولي سيما ما تعلق بالمعاهدات الدولية وهو كفيل بإخضاع فرنسا لالتزاماتها معالجزائر.

دعا إلى إدراج فصل خاص بجرائم التجفيرات النووية.. خليفة سماتي:
نواب الأمة مطالبون باقتراح قانون لتجريم الاستعمار

جرائم التجفيرات النووية المستمرة في الزمان والمكان.

التغيرات من أسلحة الدمار الشامل

أكد المختص في الهندسة النووية، البروفيسور عمار منصوري، في مداخلة بعنوان "التجفيرات النووية.. ضحايا وكوارث بيئية"، أن هذه التجفيرات التي أجرتها فرنسا الاستعمارية في منطقة رقان، تعتبر من الأسلحة ذات الدمار الشامل، وأشار إلى أن هذه الكارثة الإنسانية والبيئية والحيوانية هي جريمة دولة شارك فيها كل مكونات الدولة الفرنسية الاستعمارية من سياسين، ونقابيين وممثلي الأسرة الثورية.

وأضاف المختص في الهندسة النووية، أن كل التجفيرات التي اطلقت يوم 13 فيفري 1960، شاهد على جرائم الاستعمار الفرنسي ذات الآثار الخطيرة المستمرة منذ أن وطئت أقدامه النجسة أرض الجزائر الطاهرة.

وأضاف سماتي يقول إنه يتطلب منا جميعاً اليوم الوقوف إلى جانب السلطات العليا للبلاد وعلى رأسها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، بمحطالة ورثة الاستعمار بتحملهم المسؤولية فيلجنة الدفاع بالأمم المتحدة في 1959 حاول اقناعهم بذكر التجفيرات ستكون في الصحراء، حيث لا يوجد إنسان ولا حيوان، وكلها أكذيب، أضف المحاضر.

وأشار المختص في النووي، إلى أن اتفاقيات إيفانس لم تتحدث عن أضرار التجفيرات النووية، التي أسمتها بتجارب نووية للتمويم، محملاً مسؤولية فرنسا في تعليمي مواقع التجفيرات. وأبرز الصحفي والمهمت بتاريخ الجزائري متتصدر أوبرتون، الأكاذيب الفرنسية فيما يخص ملف التجفيرات النووية وستتها على التقارير العسكرية، التي توکد خطورة هذه التجفيرات على الإنسان والبيئة.

آسيا قبلى

بدأ اليمين المتطرف الطامع في الوصول إلى السلطة في فرنسا، بتحضير نفسه للاستحقاقات الرئاسية الفرنسية المقررة في 2027، ولم يجد بعد نفاد رصيده السياسي سوى ورقة الجزائر، يلوح بها ليقاتن عليها ويجمع بعض الأصوات عليه يحفظ ماء وجهه، في وسط أوروبي شهد صعود اليمين خاصة في دول الجوار على غرار إيطاليا (منذ 2022) وألمانيا (منذ سبتمبر 2024)، وبرلمان أوروبي يسيطر عليه اليمين أيضاً، بينما فشل الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في رحوب الموجة، عندما أسفرت تشرعيات جوان الماضي عن برلمان لم تستقر فيه الأغلبية لوجهه بعينه.

انقسام داخل

وفي السياق، قدم تحالف اليمين المتطرف والوسط، للحكومة الفرنسية مقترحاً يقضى بمراجعة اتفاق 1968. بين الجزائر وفرنسا من خلال إعادة التفاوض، أو إدانة الاتفاق، بحسب أن الماضي الاستعماري الأليم لا يبرر تلك المعاملة "التفضيلية". وبالفعل اعتمد لجنة المساعدات الاقتصادية بعد سقطة سياسية غير مقبولة، مؤكداً أن الجزائر لم تكن يوماً دولة تعتمد على مساعدات فرنسا أو غيرها.

وأوضح أن هذه الادعاءات لا تستند إلى أي وقائع، إذ أن المساعدات إن وجدت، فهي محدودة ومتوجهة إلى مجالات تخدم فرنسا نفسها، مثل القطاعات الثقافية والعلمية، التي تستفيد منها باريس بطرق غير مباشرة. وعلى، فإن التلويع بهذه الورقة ليس سوى محاولة خلق ضغوط إعلامية دون أي أساس اقتصادي أو سياسي حقيقي.

ويتضخم من كل هذه المعطيات سعي اليمين المتطرف في فرنسا بكل الطرق، لضرب العلاقات الجزائرية الفرنسية، مستغلًا قضايا الهجرة والهوية تأجيج التوترات، وتقويض الجزائري من جهةها تمسكاً بما يقعها ثابتة، داعية إلى علاقات قائمة على الاحترام المتبادل، ورافضة لأي محاولات لاستغلال جاليتها كورقة ضغط سياسي، وبقى

ندوة تاريخية علمية، بعنوان: "إذا استشهدنا دافعوا عن ذاكراًنا" تظمتها المنظمة أمن، بمناسبة ذكرى التجفيرات النووية المستمرة، في الجزائر، برقان في 13 فيفري 1960، بحضور برلمانيين ونقابيين وممثلي الأسرة الثورية، إن التجفيرات النووية الفرنسية الاستعمارية من

الجرائم التي اطلقت يوم 13 فيفري 1960، شاهد على جرائم الاستعمار الفرنسي ذات الآثار الخطيرة المستمرة منذ أن وطئت أقدامه النجسة أرض الجزائر الطاهرة.

وأضاف سماتي يقول إنه يتطلب منا جميعاً أن فرنسا يجب أن "تعمل على الاتجاه الصحيح".

وأكمل أن "هناك تحديات كبيرة في الشراكة الممكّنة بين فرنسا والجزائر، فالجزائر تملك قدرات وثروات، أما فرنسا فلديها قوميات يمكن أن تتشكل، إن جتمعت، فرضاً للنمو والافتتاح على العالم، بل فرضاً للاستقرار في أفريقيا وكذلك مناطق أخرى من العالم".

ويخصوص مسألة الذكرة، أشار دومينيك دو فيليان إلى أن فرنسا يجب أن "تعمل على الاتجاه الصحيح".

وأوضح أن "ذلك سيحدث عندما يجب اختيار هذه المرحلة، مبرزاً ضرورة القيام بذلك" بشكل يساري وقترة الذكرة، والشعوب للمضي قدماً ومواصلة البناء.

أما بخصوص تراجع الحكومة الفرنسية من موقفها بشأن الصحراء الغربية، قال رئيس الوزراء الفرنسي

ال前一天

الرئيس تبون يفتتح أدوات السيادة الاقتصادية

• الحفاظ على التوازنات الكبيرة لاقتصاد البلاد وترشيد النفقات • الرقمنة أداة أساسية لمكافحة الفساد وتحقيق الشفافية وتسريع الإجراءات

وتحقيق الشفافية في الادارة الاقتصادية، وتسريع الإجراءات وتسهيل الوصول إلى المعلومات.

الجزائر في الاحق بمصف الدول الناشئة.

وتقطيع الخبراء في التأكيد على أن الترقمنة أداة أساسية لمكافحة الفساد

الاستثمارية الجاري تنفيذها والاسراع في إنجاز الترقمنة، وتعزيز نشاط الموانئ وقطاع المناجم، بما يتماشى مع طموحات

الاجتماع مجلس الوزراء المنعقد، الأحد، والتي تستهدف تفعيل المشاريع

شمن خبراء في الاقتصاد مخرجات

**الرئيس منحها الفاعالية المطلوبة..
خـبراء يـؤكـدون:**

الموانئ ..

من المقاربة الإدارية إلى المقاربة الاقتصادية

• ضمان الخدمات المبنائية على مدار الساعة يرفع المردودية

يعتبر خرسبي، هذا الإجراء الذي يعكس الانقلاب من المقاربة الإدارية في تسيير موانئ وعملها نحو مقاربة اقتصادية تماشياً مع التطور الاقتصادي الديناميكي، التي يشهدها الاقتصاد الوطني، لافتاً إلى أن هدف هذه المقاربة هو "رفع إداء الموانئ ومردوديتها، كون الأمر مرتبط بالاقتصاد الجزائري ككل، ولما أن هذه المنشآت تضمّن تزيد من 90 بالمائة من التجارة الخارجية للجزائر". وأشار المتحدث إلى أن تحديد مدة العمل بالموانئ بـ 8 ساعات فقط يومياً دليلاً، بالإضافة إلى مدر الوقوف، إلى تأخر العديد من المشاريع الاستثمارية التنموية، علامة على المدة الطويلة التي يتضررها المقاولون وأصحاب المشاريع المؤسسات، والمصدرون لاستلام أو تصدير سلعهم وتجهيزاتهم، وكذا المواد الأولية غير الموانئ.

ويؤكد خرسبي أن تعميل نظام العمل هذا بالموانئ سيساهم في تقليص تكاليف كوكوت السفن بالموانئ الوطنية، وهو "أمر إيجابي بالنسبة للخزينة العمومية مع ما يرافقه من خفض مدة شحن وتفريغ البضائع"، ما سيؤدي في مرحلة لاحقة، ضيف، إلى "الحفاظ على التوازنات الكبرى للاقتصاد البلاد من خلال ترشيد ناقلات مختلف المشاريع المرتبطة بنشاطها بحركة التجارة الخارجية".

من جهةٍ، يرى المحلّ الاقتصادي والخبرير الدولي في مجال التنمية الاقتصادية، الدكتور عبد الرحمن هادف، أنَّ نظام العمل المرتقب بالموانئجزائرية "سيضفي أكبر فعالية ونجاعة على النقل البحري، ونشاط التجارة خارجية، بالنظر إلى الشخص المنشغل للكاليف رسم الشحن، ما يعكس إيجاباً على أسعار الشحن والتجهيزات المستوردة وعلى تنافسية المؤسسات المينائية،

ويرى هادف أن تحسين نجاعة المؤسسات المينائية الكبرى عبر الوطن من شأنه مستقبلاً، "التأثير بشكلٍ ملحوظ على التجارة الخارجية من حيث دوافعه وأسلافه".

جواز، التي لا تملك منافذ بحرية على غرار بلدان الشاحل وهذا في إطار تطلع جزائر لأن تصبح قطباً اقتصادياً على الصعيد الإقليمي".
أما الدكتور محمد عشير، الأستاذ المحاضر في الاقتصاد، فاكد بدوره أن رار ضمان الخدمة على مستوى الموانئ التجارية وفق نظام 24/24 ساعة، يحسن من تنافسية المؤسسات المينائية الوطنية، ميرزا أهمية وحجم مرافق المينائية التي تمتلكها الجزائر من مختلف الأحجام والتخصصات، والقادرة على المساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية الاستراتيجية "جزائر". وحسب المختص، فإن إمكان الجزائر أن تحول عدداً من موانئها إلى مراكز تبادل دولية (hubs)، في مجال التجارة لا سيما مع إفريقيا، لافت إلى سرورة "الرفع من مردودية وتنافسية الموانئ الوطنية وتخفيف التكاليف، دون الموارن تبعد بشكل عام وسيلة للتموّق الاستراتيجي والتنافسي الاقتصادي بين الدول". وثمن عشير قرار تعييل عمل الموانئ على مدار يوم، "كونه سيساهم في تحسين الخدمات التي تقدّمها الموانئ الوطنية"، أعا إلى ضرورة إجراء عمليات تهيئه للمنشآت المينائية الوطنية وكافة مرافقها، من أرصدة ومخازن ومستودعات ومراكز العبور، مع إدراج كنولوجيات المعلومات وتزييز الرقمنة في تسخير

قانون المناجم الجديد يوفر أسباب الاستثمار المنتج



لتاريخ المنجمي، وتوقع المحتدث أن يستعمل قانون المناجم الجديد على حزمة من التسهيلات، وتقليلين في أجال دراسة الملفات تسهيل فتح المجال أمام الخواص لخوض تجربة الاستثمار لمتعجمي، كما يتسقى القانون الجديد كل العبرات التي كانت تعيى شئون الموارد المنجمية بيلادنا، خاصة الادارية منها، وسلط محدثنا الضوء على ثان الأسباب التي دفعت بالسلطات العليا إلى طرح مشروع قانون جديد للمناجم، والذي يتمثل في سعيها إلى محاربة الاستغلال المعنوي للمحيطات المنجمية، خاصة بولايات الجنوب.

وأشار بودالي إلى أن تنظيم الدولة للنشاط المنجمي والاستغلال الحرفي للذهب وضبطها بمجموعة من القوانين والتاريخين، التي مكنت من إنشاء عشرات المؤسسات المصنفة التي تنشط في هذا المجال، إلا أنه لم يسلم من التخريب والتهريب والاستزاف، الذي طال المحيطات المنجمية بالجنوب.

ونوه المحتدث بجهودات السلطات الأمنية، التي تمكنت خلال العام الفارط من توقيف عدد كبير من المتبنين من جنسيات مختلفة، واسترجاع 8455طن من الأورة العدنية، وجزء معادن وألات مستخدمة في التقسيب غير المشروع عن الذهب، وجدد بودالي التأكيد على أن قانون المناجم الجديد سيكون دعامة حقيقية للنشاط المنجمي بيلادنا، بما في ذلك الاستغلال الحرفي للذهب الموجه لعمورينا، بشكل يخدم أكثر اقتصادنا الوطني ويكبح جماح شباب الجنوب،

A portrait photograph of Dr. Hisham Al-Atrash, a middle-aged man with dark hair, wearing a grey suit, white shirt, and red tie. He is looking directly at the camera with a neutral expression. The background is a plain, light-colored wall.

العمل على الحفاظ عليها للأجيال القادمة، مع ضرورة التأسيس
لشبكة اقتصادي من أجل تحويلها محلياً، وهو ما حرص عليه الرئيس
آشام بالنسبة للثانية النادرة، أفاد البروفسور كوشان أن هناك
حصاءات من مكاتب دراسات عالمية، تشير إلى أن الجائز تمتلك
20 بالمائة من الاحتياطيات العالمية من هذه الأثرياء، مما يجعلها
ترتبط على المرتبة الثالثة عالمياً،حسب بعض التصنيفات، ويرى أنه
من الضروري تحديد الخريطة الاستراتيجية، مشيراً إلى أن
الخريطة البيولوجية غير محددة بدقة، لتسهيل مباشرة

ضع قطاع المناجم في أولويات الاقتصاد الوطني، بالتركيز على تثمين موارد الباطنية غير المستغلة، كأحد الركائز الرئيسية في تنويع اقتصاد الوطن خارج قطاع المحروقات، حيث ترجمت هذه السياسة على أرض الواقع من خلال تجسيم مشاريع منهجية مهمة في غرار منجم الحديد، منجم الزنك والرصاص، ومنجم الغوسفات ليات تتدوف بعجاية وبنسنة على التوالي.

وأعاد أئمة الاقتصاد بجامعة تدوير الحديث عن أسباب طرح مشروع قانون المناجم الجديد، ووضحاً بأن رغبة السلطات العليا في إعادة الاعتبار للاستثمار في هذا القطاع الجبوري، يُعدُّ من أهم أسباب التي دفعت الحكومة إلى اقتراحه، نظراً لغيرهانه - أي قطاع المناجم - في دعم الاقتصاد الوطني وخلق الثروة، حيث تتجه سلطات العليا من وراء هذا القانون إلى تقديم تسهيلات أكبر ببساطة للإجراءات والقضاء على البيروقراطية، من أجل استقطاب مستثمرين وطنيين والأجانب وتوفيقهم على المساهمة في هذا القطاع، وتحدث بودالي بإسهاب عن مزايا مشروع قانون المناجم الجديد مقارنة بالموسم التقديمي 1802، المؤرخ في سنة 2018.

لذى اشتمل على حزمة من القبائل والإجراءات الإدارية المقدمة من قبل الحصول على تصاريض الأراضي، وهو نص قانوني لا يخدم إدارة السياسة المالية في القضاء على البيروقراطية وتسييل الاستثمار، وقانون المناجم رقم 1405 لسنة 2014، الذي اكتفَى بـ«العمدة»، خاصة فيما تعلق باحارات المطع، عند رفض منه

جـمـيـة.. ضـرـورـةـ قـصـدـهـ لـ"الـشـعـبـ"

سـورـ مـرـادـ كـواـشـيـ لـ"الـشـعـبـ"

أـرـاجـيـلـاتـ. نـمـوذـجـ الشـوـرـةـ الـإـلـاصـالـيـةـ وـالـإـرـادـةـ الـفـوـلـاذـيـةـ لـلـلـهـ

يـمـيزـوـ بـعـيـاـيـةـ وـالـثـيقـ بـعـازـيـةـ وـالـخـارـمـ فـيـ سـكـكـهـ الـذـيـ أـكـدـ بـشـانـهـ

يـنـيـسـ الـجـمـهـورـيـةـ فـيـ اـحـتـامـ مـجـلـسـ الـوزـراءـ الـأـخـيـرـ، عـلـىـ ضـورـهـ رـفعـ

عـرـاقـيـلـ الـبـيـرـقـاطـيـةـ لـتـسـهـيلـ اـسـتـغـالـلـ، وـكـذاـ منـاجـمـ الـذـهـبـ

مـتـواـجـدـةـ فـيـ أـقـصـيـ الـجـنـوبـ، وـتـقـوـقـ اـحـتـاطـاـتـهاـ 124ـ طـنـاـ، لـمـ يـتمـ

اسـتـغـالـلـ سـوـيـ 8ـ مـلـنـ مـهـنـاـ، مـنـذـ اـسـتـقلـالـ.

وافت المتحدث، أنه بالرغم من هذه الإمكانيات الهائلة التي توفر عليها القطاع المنجمي، إلا أنه لم يكن يساهم سوى بـ 1 بالمائة في الناتج المحلي الخام، وكان الحديد والأسمنت، وحتى أحجار التزيينية من الرخام، كلها تستورد بقيمة استيراد وصلت إلى 1 مليار دولار سنويًا، كما أن الثروة المنجمية لم يستغل منها سوى 20 بالمائة، لكن مع تولي رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد بنون سدة الحكم، أعطى دفعاً قوياً لهذا القطاع، وبخاصة مثال غارا بسييلات، الذي عجزت الحكومات المتولدة منذ الاستقلال عن استغلاله، مشيراً إلى الإمكانيات الهائلة للحديد والفوسفات، التي يمكن أن يتم تصدرهما، ويساهمان كثيراً في مداخيل هامة للبلد من العملة الصعبة. أوضح المتحدث أن تصدير المواد المذكورة،

• استثناء استغلال الأتربة النباتية
باعتبارها إرثاً لأجيال المستقبل

A yellow excavator is shown working on a steep, rocky hillside. The machine is positioned on the left side of the frame, facing towards the right where the hill rises. The hillside is composed of reddish-brown rock and soil. The sky above is clear and blue.

1

ويرتكز مشروع القانون - حسب متابعين - على تحديد القطاع وضمان استدامتة للأجيال القادمة، بناء على توجيهات رئيس الجمهورية، الرامية إلى الانتقال بقطاع المناجم إلى مرحلة جديدة، خاصة من تأكيد السيد الرئيس على الأهمية الاستراتيجية لهذا القطاع الحيوى، وتحجيم السلطات العليا إلى اعتماد الحلول العلمية المنظورة في عمليات البحث والاستغلال، عملاً بتوجيهات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، مع التركيز على تقليل هدر المال العام ورفع الكفاءة المطلوبة في هذا القطاع، كما شملت توجيهات رئيس الجمهورية إنشاء استغلال الأثريات التاردة حالياً، باعتبارها إرثاً للأجيال المستقبلية، وهو إجراء يهدف إلى الحفاظ على الثروات غير المتعددة ببلادنا. وفي تعلقه على مخرجات مجلس الوزراء، أشار أستاذ الاقتصاد بالمركز الجامعي على كاف، الدكتور محمد بودالي، بم مشروع قانون المناجم الذي سيرسم معالم تحول حقيقي في هذا القطاع ببلادنا.

وأبرز محللた الأهمية الاستراتيجية لهذا القطاع، باعتباره قطاعاً أساساً للنوعي من القطاعات الأخرى، حيث يوفر المواد الأولية للصناعة والبناء والأستغلال العمومية، إلى جانب كونه قطاعاً يخدم التجارة الخارجية، من خلال عمليات تصدير المواد المنجمية إلى الخارج، وقال بودالي، إن رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون،

الخبرير الإقتصادي البروف

تحيين الخريطة المدنية

• ٢٠ بالمائة من الثروة المنجمية استغلت منذ الاستقلال

أكد البروفسور مراد كواشي الخبرير في الاقتصاد، على ضرورة تحيين الخريطة المنجمية بالاعتماد على التكنولوجيات المتقدمة التي تم التوصل إليها، معرفة مختلف المعادن بدقة وأنواع الأتربيبة النادرة التي تحتويها الأرض الجزائرية، وتحديد احتياطياتها، ويمكن إقامة شراكات مع مختلف الشركات العالمية، التي لديها تجربة

أكبر وكتابه في تصریح لـ "الشعب" أهمية الثورة المنجمية التي
تمتّلها الجزائر، التي تعدّ بذلة منجميًّا مامتباً، حيث تتوفر على
مكانت منجمية هائلة جدًا، كمنجم غارا جيليلات الذي يحتوي على
احتياطي كبير للحديد، يصنف في المرتبة الثالثة عالميًّا.
وأضاف كواشى أنَّ مناجم الفوسفات في شرق البلاد (الكوفيف)
ووجبل العنق، تحوي هي الأخرى على احتياطيات هائلة جدًا من هذه



تنظيم المعاملات المالية والعقارات وفق بيانات دقيقة.. تعزيز السيادة الرقمية.. تحول اقتصادي وإداري شامل رؤية تهدف إلى توفير قاعدة بيانات موثوقة تسهم في صناعة القرار

يحظى مشروع الرقمنة في الجزائر بأهمية استراتيجية متزايدة، ليس باعتباره أداة لتحديث الإدارة وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين فحسب، ولكن أيضاً كأداة أساسية في بناء اقتصاد أكثر كفاءة وشفافية، ومع استمرار التحديات الاقتصادية، أصبحت الحاجة إلى التحول الرقمي أكثر الحاجة نحو تعزيز السيادة الرقمية وتنظيم العاملات المالية والعقارات وفق بيانات دقيقة.

لم يعد مشروع الرقمنة في الجزائر مجرد خطة لتحسين الخدمات الإدارية أو تسهيل الإجراءات البيروقراطية، بل أصبح جزءاً من رؤية اقتصادية تهدف إلى توفير قاعدة بيانات موثوقة تسهم في صناعة القرار، وتبادل اجتماع مجلس الوزراء الأخير، أكد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون على ضرورة تدقيق وترتيب الأولويات في عملية الرقمنة، مع التركيز على القطاعات الاقتصادية والمالية والأملاك العقارية سواء العامة أو الخاصة، باعتبارها مجالات أساسية لضبط المعاملات وتعزيز الشفافية.

ويعكس هذا التوجه إدراك السلطات العليا في البلاد لأهمية امتلاك بيانات محدثة ودقيقة حول الموارد المالية والعقارات، وهو ما يمكن من رسم سياسات أكثر واقعية، سواء فيما يتعلق بالإجراءات الضريبية، أو تطوير الاستثمارات، أو بإصلاح المنظومة المصروفية.

تحديات إدارية وتنظيمية

ورغم الخطوات التي تم قطعها في هذا المجال، لا تزال بعض العرقيات تعيق تنفيذ المشروع بالوتيرة المطلوبة، إحدى القضايا التي طرحت في اجتماع مجلس الوزراء الأخير تتعلق بسلطة سبط البريد والاتصالات، التيواجهت اتهامات معرفة من تراخيص استغلال معدات الرقمنة لصالح المحافظة السامية للرقمنة. على إثر ذلك، أمر الرئيس تبون بإلزام لجنة تحقيق لمتابعة هذه القضية، مما يعكس الرغبة القوية في تجاوز العقبات البيروقراطية التي قد تحطط المشروع.

ويبرز هذا الجانب تحدياً جوهرياً يتمثل في ضرورة تسهيل العمل بين مختلف الهيئات والمؤسسات لضمان تنفيذ الاستراتيجية الرقمية بكفاءة عالية، خاصة أن بعض العرقيات قد تكون نتيجة تضارب المصالح أو بطء في تبني الأطر التنظيمية الجديدة وصعوبة في التكيف مع البناء المؤسسي الرقمي الجديد.

وفي هذا السياق، يوضح المتخصصون في تكنولوجيا المعلومات الدكتور سليم بوعاية، في تصريح للشعب أن التحول الرقمي يمثل تحدياً معقداً، حيث يمكن أن تشكل البيروقراطية الإدارية عقبة أمام تطبيقه. ويؤكد على أهمية تطوير النظم الإدارية، وتنزيل الممارسات التقنية، وضمان التسقّف العامل بين مختلف الجهات المسؤولة عن هذا المشروع الضخم لتجنب أي تأخير. كما أشار إلى أن رئيس الجمهورية تدخل شخصياً، وفقاً لما ورد في بيان مجلس الوزراء، لإزالة العقبات البيروقراطية، من خلال إيفاد لجنة تحقيق مستعمل على توضيح أسباب التأخير واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجتها.

البنية التحتية وتطوير الكوادر

في نفس السياق وعلى المستوى التقني، اخذت الجزائر خطوات عملية كبيرة لدعم التحول الرقمي، أهمها التعاقد السنوي الماضية مع شركة "مواري" الصينية لإنشاء قواعد بيانات ضخمة، تكون بمثابة العمود الفقري للرقمنة في الجزائر، كما يتواصل العمل على تشكيل الكوادر البشرية القادرة على تشغيل وإدارة الأنظمة الرقمية، وهو عامل أساسي لضمان استدامة هذا التحول. إضافة إلى ذلك، تعمل المحافظة السامية للرقمنة على استكمال الإطار القانوني الذي ينظم عملية التحول الرقمي، من خلال إصدار قانون للرقمنة مع المختصين في المجال. يحدد معايير الأمان السيبراني، وحماية البيانات، وضمان سيادة الدولة على بيئتها الرقمية.

ويرى العديد من المتابعين، أن الرقمنة وسيلة جد فعالة لضبط الاقتصاد وتحقيق الشفافية المطلوبة ودعم معدلات النمو، وهو ما يتطلب تجاوز العقبات الإدارية وضمان تنفيذ المشاريع في إطار رؤية متكاملة، ومع التوجهات الأخيرة لمجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، يتضح أن الدولة تعتمد تسريع عملية التحول الرقمي، خاصة في القطاعات المالية والقارية التي تشكل ركيزة أساسية لسياسات الإصلاح الاقتصادي وضمان السيادة الوطنية.

علي مجالي

إضفاء شفافية ووضوح على تسيير موارد الدولة

رقمنة القطاعات الاقتصادية.. أولوية إستراتيجية

■ تقليل تكاليف التعاملات وتحفيز الاستثمارات بكل تخصصاتها



المواصلات، الذي أصبح يقدم خدمات مصرفيّة إلكترونية نوعية مثل

والموانئ، إدارة الضرائب والبنوك والبريد وغيرها. وأوضح الخبر زايري في تصريح خاص به "الشعب"، أن التحول الرقمي سيكون له انعكاسات إيجابية على تسهيل وتقليل تكاليف التعاملات

وتحفيز الاستثمارات بكل تخصصاتها في الجزائر، من خلال تخفيض كفء المحمول حدوتهاً أمام نشاط الأعمال والإنتاج الصناعي والزراعي، مما شأنه تعزيز بيئة الاستثمار أكثر في المستقبل، وكذا تحسين صورة الدولة لدى المستثمرين والمتعاملين الأجانب داخل

وطني وخارجه.

كما تتطلب هذه العملية صرامة في التنفيذ والتطبيق من أجل القضاء على أي مقاومة إدارية بiroقراطية ضد الإجراءات الرقمية المقترنة.

على أن تمس مختلف القطاعات غير الاقتصادية الأخرى مثل الجماعات المحلية "الولاية والبلدية والدائرة" الجامعات، التكوني المهني، الصحة والمستشفيات العمومية، التربية والتعليم، بحسب قوله، وأردف زايري: "يُعول على التحول الرقمي بفتحة تحسين أداء قطاع التعليم العالي، ورفع كفاءة الموارد البشرية المهمة، والانتقال من

جماعات تقدم على الكم إلى مراكز معرفة وعلمية جديدة قائمة على النوعية والابتكار بما يتلامم مع متطلبات سوق الشغل الوطني، وكذا تعزيز البنية التحتية الرقمية المصرفية والاستفادة من الخبرات العالمية، وتشجيع التوجه الطلابي نحو التخصصات العلمية في مجالات إدراة البيانات والأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي ونظم المعلومات العصرية".

ومن جهة أخرى، أفاد الباحث أستاذ الاقتصاد بجامعة سطيف، البروفيسور فارس بياش، أن السلطات العمومية بذلك جهوداً معتبرة بهدف تطوير البنية التحتية الرقمية للاستثمار الاقتصادي مثل وزارات المالية والتجارة والفلاحة والصناعة، ووكالات الاستثمار، والمارك،

وضع الملخص قيد الدراسة موضع الشفافية.. يونس قرار لـ"الشعب":

تحديد أولويات الرقمنة.. ترشيد للنفقات وتحسين للخدمة

■ تعطيل الترخيص للأجهزة سيكون تعطيلاً لإستراتيجية الرقمنة

اعتبر الخبر المستشار في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال الدكتور يونس قرار، أن قرار رئيس الجمهورية بإيقاف لجنة تحقيق فوراً إلى سلطة بسط البريد والاتصالات الالكترونية تابعة قضية عرقلة من تراخيص الاستقلال الخاصة بمعدات المحافظة السامية للرقمنة خاصة وأن الدراسات التقنية أثبتت أن الأجهزة المعنية لا تتنافى مع المعايير الدولية والمعتمدة محلياً، وهي مرتبطة بشبكات الاتصال في الجزائر ولا تشكل خطراً. من جهة أخرى أكد أن تحديد أولويات الرقمنة سيوفر على الخزينة العمومية أموال كثيرة، كما يحسن من الخدمات المقدمة للمواطن.

هذا الجانبي، والأنتقال إلى رقمنة الأخطاء البشرية، بسبب البريد والاتصال، وعلى أنه أدى على ضرورة التقليل بأكبر قدر ممكن من تدخل العامل البشري في الجوانب التقنية. وقال إن هناك أولويات في الرقمنة، وبيري أنه من الضروري إعطاء الأولوية للخدمات التي لها تأثير مباشر على المواطن، إلى جانب الموقف والإدارة، وبالتالي يشعر بتحسين الخدمات. ثانياً هناك تأثير مالي، حيث تتمكن الرقمنة من تقليل المصاري وترشيد النفقات، وقد رأينا الأثر الإيجابي للرقمنة في وزارة التعليم العالي، يقرار صفر ورق، مكتنها من اقتصاد أموال، كبيرة جراء الاستغناء عن السورق، وزوزارة المؤسسات الناشئة فيما تعلق بالمقابل الذاتي، حيث يمكن لأي مواطن التسجيل مباشرة دون تقديم أية وثيقة دون التنقل، وهذا اقتصاد كبير في المال والوقت، فهدف آية

دراسته، ومن هو المسؤول عنه، ليتحمل كل مسؤوليته، ويعرف سبب التعطيل، كما اقترح إعادة النظر في بعض النصوص القانونية، سيما عندما يتعلق الأمر بتأخير الصدور. حيث أن موافقته على استيراد جهاز ما يكتفي دون الحاجة إلى ذلك آخر على مستوى إداره المؤسسة التي طلبت الرخصة، وهذا يخفف على مستوى الضيوب ويسهل الأمر على مستوى المؤسسات. كما أن الأداريين فهموا القوانين فيما خاصه، فيما تعلق بالأجهزة للأجهزة سيكون تعطيلاً لإستراتيجية الرقمنة التي تتناولها الحكومة الجزائرية، وتساهم عن الجهة التي يتمصالها التعطيل الذي قام به أفراد في سلطة الصبيب التي مهمتها الحرص على مطابقة أجهزة الاتصال والأجهزة الالكترونية للمعايير الدولية وألا تتباين مع ما تتناوله هيئات الاتصال في الجزائر، وهذا عمل تقني بسيط تقوم به الفرق التقنية على مستوى هذه السلطة، ولا دخل للإدارة في المجال.

آسيا قبلي

أوضح الخبر في الرقمنة، يونس قرار، أن القانون واضح، وينص على أن سلطة الضبط تعطي الجواب في مدة أقصاها شهر، وإذا تجاوزت المدة المفترضة أن يعني ذلك الموقفة، لكن ما تناوله المحافظة السامية للرقمنة، وهو ما يحصل مثلكم وطنينا من حجم المركز الوطني للبيانات، كما أن تعطيل الترخيص للأجهزة سيكون تعطيلاً لإستراتيجية الرقمنة التي تتناولها الحكومة الجزائرية، وتساهم عن الجهة التي يتمصالها التعطيل الذي قام به أفراد في سلطة الصبيب التي مهمتها الحرص على مطابقة أجهزة الاتصال والأجهزة الالكترونية للمعايير الدولية وألا تتباين مع ما تتناوله هيئات الاتصال في الجزائر، وهذا عمل تقني بسيط تقوم به الفرق التقنية على مستوى هذه السلطة، ولا دخل للإدارة في المجال.

لكن للأسف، أضاف يقول. نجد الكثير من الإداريين ليس لديهم تكوين في مجال الاتصالات والإعلام الآلي، مما يعيقون بالملفات لأشهر دون معالجتها، وبالتالي تعطيل المشاريع وقد عانت مؤسسات خاصة وحكومية من مشكل من التراخيص، مما عطل مشاريعها وقد يؤدي بالمؤسسات إلى الإفلال بسب حجز أجهزتها.

منصة شفافية

ويمكنية إفاد لجنة للتحقيق، اقترح الخبر في الرقمنة، أن توضع الملفات قيد الدراسة موضع الشفافية، من خلال عرضها في منصة يمكن للكلها معرفة إلى أين وصلت كل ملف ومتى أودع وأين وصلت

عن طريق التكنولوجيا المتقدمة التي تعطي نتائج أدق من العامل الشفري، الذي قد يقدم معلومات غير دقيقة أو خاطئة، تبني عليها قرارات خاطئة بالضرورة، فيما تتعلق بالمعلومات المتغيرة باستمرار، وأعتبر أن توفر انتربت الأشياء الذي يربط الأجهزة بعضها وبعثر معلومات في اللحظة تمكن من بناء معرفة أدق لمساعدة المسؤول على اتخاذ القرار الصحيح، وبالتالي تنفيذ إستراتيجية الرقمنة يعتمد على تتم كما أريد لها، وذلك يتطلب معرفة الخلل للتدرك.

دمار وحصار مشدد يفاقم من معاناة السكان

الجيش الصهيوني

يصعد عدوانه على الضفة الغربية

يسهب التدمير الكامل للبنية التحتية، إضافة للنقص الحاد في المواد الغذائية ومياه الشرب والأدوية، خاصة لكتاب السن الذين يعانون من أمراض مزمنة. واستشهد الليلة ما قبل الماضية، الشاب إبراهيم عدي فخري الآخرين (20 عاما)، في مخيّم نور شمس، ما يرفع عدد شهداء المخيّم إلى ثلاثة، إذ استشهدت في وقت سابق المواطنين سندس جمال محمد شلبي (23 عاما) وجينتها، وهتف قزاد عبد الله الأشقر (21 عاما)، وأصيب سبعة آخرون، ما يرفع عدد شهداء طولكرم خلال هذا العدوان إلى ثماني.

وضع لا إنساني في مخيّم الفارعة

في الأثناء، تواصل قوات الاحتلال عدوانها على مخيّم الفارعة جنوب طوباس، ليوم العاشر على التوالي. وأفادت مصادر، بأن قوات الاحتلال ما زالت تدفع بمزيد من التعزيزات العسكرية من حاجز الحمرا باتجاه المخيّم، فيما تواصل تدمير البنية التحتية وممتلكات المواطنين فيه. وأضافت أن قوات الاحتلال تواصل مداهمة السيدات من منازل المواطنين وتدمير حاوياتها، فضلاً عن التحقيق ميدانياً مع عشرات المواطنين، واعتقال آخرين.

وما زال المواطنون داخل المخيّم يعيشون ظروفًا إنسانية في غاية الصعوبة، بسبب استمرار انقطاع المياه عن المخيّم، وعرقلة الاحتلال إدخال المواد التموينية الأساسية، بما فيها أدوية المرض ولحيل الأطفال.

مدينة جنين تحت النار

كما يواصل الاحتلال الصهيوني عدوانه على مدينة جنين ومخيّمها ليوم 22 على التوالي، مخلفاً 25 شهيداً وعشرات الإصابات. ويوم الأحد، استطاع عدد قليل من الصحافيين والمواطنين الدخول إلى حارة الحواشين وساحة المخيّم وحارة السمران، حيث كان حجم التّمّار هائلاً جداً وغير مسبوق، فقد دمر الاحتلال جميع ممتلكات المواطنين ومحالاتهم التجارية وبيوتهم، وحول الشوارع إلى ساحات من الخراب والرّكام، وقال مساعد محافظ جنين منصور السعدي في تصريح صحافي، إن الاحتلال دمر مخيّم جنين بالكامل، وهجر قرابة 20 ألف شخص من داخله.

يواصل تطبيق سياسة الإبادة

الاحتلال يوسع أوامر إعدام فلسطيني الضفة

وحدات بالجيش الصهيوني، بأن قائد فرقه الضفة، أمر بإطلاق النار على أي مركبة قادمة من منطقة قتال باتجاه حاجز، وهو ما تمّ الأحد حينما أطلق عساكر النار على سيارة كانت في طريقها نحو حاجز عسكري، على متنها رجل وامرأة ما أدى إلى مقتلهما، رغم أنّهما لم يكونا مسلحين.

وأوضح المصادر أن قوة عسكرية صهيونية استخدمت مدنيين فلسطينيين في تفتيش بيان يعتقد بوجود منتحرات داخلها، على غرار ما حدث في قطاع غزة، من استخدام الجيش للمدنيين كدروع بشريّة.

وفي 21 جانفي الماضي، بدأ الجيش الصهيوني عدواً عسكرياً على شمال الضفة، استهلّه بمدينة جنين ومخيّمها، وبلدات في محيطها، ما أدى إلى استشهاد 25 فلسطينياً، وفق وزارة الصحة الفلسطينية.

ثم وسّع الجيش الصهيوني عدوانه إلى مدينة طولكرم في 27 جانفي الفائت، حيث استشهد 5 فلسطينيين، بينما بدأ في 2 فيفري الجاري عملية أخرى في بلدة طمون، ومخيّم الفارعة بمحافظة طوباس، ليسحب بعد 7 أيام من طمّون، وواصل عملته في مخيّم الفارعة. وفجر الأحد، وسّع الجيش الصهيوني، عدوانه ليشمل مخيّم نور شمس، شرق المدينة.

يتواصل التّصعيد الصهيوني في مدن وبلدات الضفة الغربية المحتلة، بعدها أعلن الجيش نور شمس في طولكرم. ويتزامن ذلك مع استمرار العدوان على مدينة طولكرم ومخيمها وعلى مدينة جنين ومخيمها، وعلى مخيّم الفارعة، جنوب مدينة طوباس.

تكلّفت قوات الاحتلال الصهيوني، عدوانها الواسع على مدينة طولكرم ومخيمها، طولكرم ونور شمس، لليوم 15 على التوالي، وسط تعميد عسكري وفرض حصار مشدد يفافق من معاناة السكان.

ودفعت قوات الاحتلال بمزيد من التعزيزات العسكرية، في الوقت الذي نفذت عمليات اقتحام واسعة للمنازل وسط إطلاقها الرصاص الحي، وسماع أصوات انفجارات ضخمة خاصة في مخيّم نور شمس، إضافة إلى تدمير البنية التحتية وممتلكات المواطنين.

وما زالت قوات الاحتلال تفرض حصاراً مشدّداً على مخيّم نور شمس، وسط مداهمتها للمنازل في حارات جبل النصر، وجبل الصالحين، والمنشية، وحولتها لشوكات عسكرية، واحتجزت سكانها بظروف صعبة بما فيهم النساء والأطفال، في الوقت الذي استولت فيه على مباني سكنية في مناطق بضاحيّي ذيّنا واكتاب المتأمّلين للمخيّم، وحولتها لشوكات عسكرية.

كما أحقّت جرافات الاحتلال دماراً

واسعاً في البنية التحتية في شارع نابلس، الذي يصل مخيّم نور شمس ببلدة عنّبا.

بالتزامن مع تجريف وتدمير مخيّم نور شمس وفي حاراته، وطالّت تدمير لأجزاء واسعة من المنازل وال محلات التجارية.

حصار مطبق على طولكرم

وما زالت قوات الاحتلال تطبق حصارها على مخيّم طولكرم، وتقوم بإطلاق كثيف للأغيرة التّاریخیة بشكل عشوائي، وستولي على المنازل والمباني في حاراته كافة، وتنشر العساكر المشاة فيها، كما وصلت الاستيلاء على عدد من المنازل في محيطه وتحويلها لشوكات عسكرية وأماكن للتقاضية.

ويحافظ المعاشر اليومية للمواطنين الذين ما زالوا في منازلهم على أطراف المخيّم، بسبب الحصار المشدّد وما رافقه من انقطاع

في الكهرباء والمياه والاتصالات والإنترنت.

الاحتلال يوسع أوامر إعدام فلسطيني الضفة

قالت صحفة الاحتلال، إن "الجيش الصهيوني وسع أوامر إطلاق النار بالضفة الغربية المحتلة، ما أدى إلى زيادة عدد الضحايا المدنيين الفلسطينيين".

وأضافت الصحافة نقلاً عن قادة وحدات بالجيش الصهيوني، إن قيادة المنطقة الوسطى قررت تطبيق آلية إطلاق النار التي كانت تتبعها في قطاع

غزة لقتل أي فلسطيني غير مسلح، سواء يشتبه به أو لا في الضفة الغربية.

وأوضح المصادر، أن أوامر إطلاق النار الواسعة سهلت على عساكر الاحتلال الضغط على الزناد بإلياعز من قائد المنطقة الوسطى، كما نقلت عن عساكر

شاركاً في العدوان العسكري على الضفة، قولهن إن قائد المنطقة الوسطى سمح بإطلاق النار بقصد قتل الفلسطينيين دون اللجوء إلى الاعتقال.

وأوضح عساكر الاحتلال أن ارتفاع عدد الشهداء الفلسطينيين غير المسلمين في الضفة الغربية مؤخراً كان غير اعتيادي، وأرجعوا ذلك إلى قرار القائد العسكري الصهيوني، الذي سمح لهم بإطلاق النار وقتل أي فلسطيني يشتبه في زرعه عبوات ناسفة أو "يعيث بالأرض".

استخدام المدنيين دروعاً بشريّة

وفي السياق، نقلت المصادر عن قادة

فيما يواصل الاحتلال منع دخول مستلزمات الإيواء

بلديات وسط غزة تعانى مناطقها منكوبة وطالب بإغاثة عاجلة



المتمرّز على بعد مئات الأمتار من السياج الأمني شرق مدينة غزة، رغم وقف إطلاق النار منذ 19 جانفي الماضي.

وأفاد مصدر طبي، باشتشهاد فلسطيني إثر إطلاق الجيش الصهيوني النار باتجاه مجموعة فلسطينيين شرق حي الشجاعية.

وقال شهود إن جيش الاحتلال المتمركّز قرب السياج شرق غزة، يطلق النار بين الفينة والأخرى باتجاه الفلسطينيين العاديين لتقدّم منازلهم في المناطق الشرقية، بعد الانسحاب من محور "تساريم". وأضاف الشهود أن إليات الجيش الصهيوني، أطلقت النار أياًضاً صوب المناطق الشرقية من حي الزيتون على عدد من المنازل في محيطه وتحويلاً لشوكات عسكرية وأماكن للتقاضية.

وأستشهد 4 فلسطينيين بينهم مسنّة، الأحد، برصاص الجيش الصهيوني في منطقتين شرق مدينّي غزة وخان يونس. وبشكل شبه يومي يطلق شباب شبات نيرانه مباشرة صوب فلسطينيين، أو يُستشهدُهم برصاص وصواريخ مسيّرات في مناطق مختلفة من القطاع.

الفلسطيني لن يغادر أرضه

على صعيد آخر، أكد رئيس حركة حماس بقطاع غزة خليل الحية في تصريحات نقلتها حماس: "الشعب الفلسطيني لن يغادر أرضه، أمس الاثنين، أن ملأى 500 وحدة سكنية مؤقتة، لإيواء نحو 41 ألفاً و500 مسكن في مناطق تفود العمالقة، مما تسبّب بهدم قرابة 13 ألفاً و200 وحدة سكنية". وبين أنه سبب الدمار، أصبح عشرات الآلاف من المواطنين الفلسطينيين بلا مأوى، فضلاً عن نزوح العوائل ومساكن

معدّات وأليات الصيانة، لإصلاح شبكات المياه والصرف الصحي والطرق". وطالب ب توفير مساكن مؤقتة لإيواء المشردين، لحين إعادة إعمار منازلهم، كما طالب بإعادة تأهيل الخدمات الأساسية، بما فيها الكهرباء والاتصالات والمرافق الصحية والتعليمية.

وناشد بضرورة التوفير العاجل لحوالي 11 ألفاً و500 وحدة سكنية مؤقتة، لإيواء نحو 41 ألفاً و500 مسكن في مناطق تفود العمالقة، مما تسبّب بهدم قرابة 13 ألفاً و200 وحدة سكنية". وبين أنه سبب الدمار، أصبح عشرات الآلاف من المواطنين الفلسطينيين بلا مأوى، فضلاً عن نزوح العوائل ومساكن

معدّات وأليات الصيانة، لإصلاح شبكات المياه والصرف الصحي والطرق". وطالب ب توفير مساكن مؤقتة لإيواء المشردين، لحين إعادة إعمار منازلهم، كما طالب بإعادة تأهيل الخدمات الأساسية، بما فيها الكهرباء والاتصالات والمرافق الصحية والتعليمية.

وقال نقيابة الصحافيين الفلسطينيين، إن قوات الاحتلال واصلت ملاحقة الصحافيين الفلسطينيين، وصعدت من هجماتها ضدّهم، حيث ارتكبتها الشهرين الماضيين 110 جرائم وانتهاكات، راح ضحيتها 7 شهداء صحافيين في قطاع

الصحي، قال البيان إن قوات الاحتلال دمرتها بالكامل إضافة لدمار مخيمات، الصرف الصحي التي يبلغ عددها 3، ما أدى لتفشي الأمراض والأوبئة المعديّة.

وعن القطاع التعليمي في المنطقة، قال نصار خلال المؤتمر، إنه تضرّز لاستهداف

صهيوني "منهج"، إذ تم تدمير 28 منشأة تعليمية، بين مدارس وجامعات ثانوية عن البلديات الثلاث: "الزهراء والمغارقة ووادي غزة"، في "شارع صلاح الدين" شمال الوادي.

وقال نصار في المؤتمر، إن البلديات الثلاث تعلّم أن المنطقة "منكوبة وغير قابلة للعيش"، وتحتاج للإغاثة العاجلة في جميع المجالات. وأوضح جديداً في المنطقة يتطلب حلولاً فورية واستراتيجيات طويلة الأمد، في ظل الدمار الهائل.

وذكر أن الجيش الصهيوني دمر خلال أشهر الإبادة كافة المباني ومساكن المواطنين داخل تفود الثالث بلديات، مما تسبّب بهدم قرابة 13 ألفاً و200 وحدة سكنية". وبين أنه سبب الدمار، أصبح عشرات الآلاف من المواطنين الفلسطينيين بلا مأوى، فضلاً عن نزوح العوائل ومساكن

معدّات وأليات الصيانة، لإصلاح شبكات المياه والصرف الصحي والطرق". وطالب ب توفير مساكن مؤقتة لإيواء المشردين، لحين إعادة إعمار منازلهم، كما طالب بإعادة تأهيل الخدمات الأساسية، بما فيها الكهرباء والاتصالات والمرافق الصحية والتعليمية.

وبحسب بيان صدر عن البلديات الثلاث، فإن إليات الجيش جرفت خلال الأشهر الماضية آبار المياه، في المنطقة التي تبلغ 24 بئراً وخزانات المياه التي تتسقّل لما يزيد عن ألف و300 كوب من المياه، ما تسبّب بتعطيل الفلسطينيين وجبارتهم على النزوح. كما دمر الجيش، وفق ذات البيان، "آلاف الونشات من الأراضي الزراعية وأعدم الثروة الحيوانية والمزارع في المنطقة، والتي كانت تعتبر من أهم المصادر التي تمنّد السوق المحلي

ومن المنتجات الزراعية والثروة الحيوانية". وعن التّمّار الذي طال شبكات الصرف

الوطني في قطاع غزة، والضفة الغربية. ووثقت لجنة حرّيات إعلاميّة، التي تضمّ 110 جرائم وانتهاكات، راح ضحيتها 7 شهداء صحافيين، أمس الاثنين، برصاص الجيش الصهيوني ليكون مقدمة لتحرير فلسطين".

استشهاد 7 صحافيين في غزة

الكيان اقترف 110 جرائم انتهك حرّيات شهر الماضي

قالت نقابة الصحافيين الفلسطينيين، إن قوات الاحتلال واصلت ملاحقة الصحافيين الفلسطينيين، وصعدت من هجماتها ضدّهم، حيث ارتكبتها الشهرين الماضيين 110 جرائم وانتهاكات، راح ضحيتها 7 شهداء صحافيين في قطاع

الوطني في قطاع غزة، والضفة الغربية. وأكدت لجنة حرّيات إعلاميّة، التي تضمّ 110 جرائم وانتهاكات، راح ضحيتها 7 شهداء صحافيين، أمس الاثنين، برصاص الجيش الصهيوني ليكون مقدمة لتحرير فلسطين".

أثبتت لجنة حرّيات إعلاميّة، التي تضمّ 110 جرائم وانتهاكات، راح ضحيتها 7 شهداء صحافيين، أن الشهر الأول من هذا العام شهد تصعيداً خطيراً ومتواصلاً بحقّ الحقل الإعلامي

أمام إمعانه في مصادر الحرّيات وختق أصوات المعارضة أحزاب مفريّة تدعى ولمواجهة سياسات المخزن الاستبداديّة

ونشطاء الحركات الاجتماعية، مثل رضوان القسطاطي. وأكّد الفضاء المغربي استمراره في دعم ونصرة الفلسطينيين لتحرير الأرض ودحر المحتل، مطالبًا السلطات المغربية بـ «وقف كل أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني، وتقديم كل الدعم الإنساني للشعب الفلسطيني تجاهوا مع نضال الشعب المغربي المناهض للتطبيع، والمنتصر بعدالة القضية الفلسطينية».

ودوا ذات المصدر، السلطات المخزنية إلى الإفراج على كل المعتقلين السياسيين، من أجل تحقيق انفراج سياسي وتخفيف الاحتقان الاجتماعي، يصاحبها الكف عن التضييق والخلق الممارس على نشطاء الرأي، والمدافعين عن الحقوق والحرّيات». كما شجب «تفاقم حملات التشهير والمس بالحياة الخاصة، التي تطال نشطاء الرأي وعائلاتهم، في مخالفّة لكل القوانين الوطنية والمواثيق الدوليّة، وكل ذلك على خلفية اصطدامهم إلى جانب القضايا العادلة لأبناء وطنهم، وبسبب انتقادهم السليمة للسياسات العامة للبلد»، مناشدا كل القوى الحية، وكذا هيئات الحقوقية والمدنية للتكتل، من أجل التصدي للنفوذ السطحي.

السحر ينقلب على الساحر

ولقى رضوان القسطاطي تضامناً واسعاً من قبل مناهضي التطبيع وأحرار المغرب، الذين نددوا باعتقاله وطالبو في تدوينات على موقع التواصل الاجتماعي تحت وسم «اطلقوا سراح رضوان القسطاطي.. لا لتكريم الأفواه»، بالإفراج عنه فوراً.

وفي السياق، أكد الناشط الحقوقى والسياسي المغربي حسان بناجح في منشور له، أن اعتقال رضوان القسطاطي هو «انتقام من دوره البارز في مناهضة التطبيع بمباراته النوعية».

من جهتها، استنكرت المدونة والمعتقلة السياسية السابقة سعيدة العلمي، إمعان السلطات المخزنية في ملاحقة الحقوقين ومناهضي التطبيع، في وقت يصول ويجلو فيه المجرمون الحقيقيون، قائلة: «الناشط رضوان القسطاطي في حالة اعتقال، ومن يتبع البلاد ويغرقها في الديون والهشاشة حر طليق»، مردفة: «كل التضامن مع ضحايا السادية والبطش.. سينقلب السحر على الساحر».

ضمن مبادرتها للحل السياسي

البعثة الأممية في ليبيا تطلق أعمال اللجنة الاستشارية

للمراحل اللاحقة من العملية السياسية، «الدعم المؤسسات وصنع القرار الليبيين في تسهيل إجراء الانتخابات الوطنية».

وتوقعت خوري أن تكون نتائج مداولات اللجنة «مفيدة للمراحل اللاحقة من العملية السياسية وأن تدعم صناع القرار والمؤسسات الليبية لتجاوز الانسداد السياسي الحالي». وأضافت: «كما يوحى اسمها، فإن اللجنة الاستشارية ليست هيئّة لاتخاذ القرارات، ولا تحمل أي من المؤسسات القائمة، وهدفنا أن تنهي اللجنة عملها في أقصر وقت ممكن».

وعبرت عنأملها في أن تحقق هذه اللجنة «من خلال جهود وفاء أعضائها الهدف المرجو منها، وأن تكون منصة مشتركة لمناقشات بناءة واقتراح خيارات عملية وقابلة للتنفيذ سياسياً، تمهد الطريق لإجراء انتخابات وطنية».

وشددت على أن «القضايا ليست معددة فحسب، بل إنها أيضًا عرضة للاستغلال السياسي في سياق شديد الاستقطاب مثل الواقع في ليبيا اليوم، مشيرة إلى أن «مسؤوليتها الجماهيرية هي الحفاظ على نزاهة هذه اللجنة، من خلال التركيز على المهمة الموكولة إليها، ووضع المصلحة الوطنية أولاً، والارتقاء فوق المصالح الحزبية».

وخاطبت اللجنة قائلة: «علينا أن نفكّر بصدق وصرامة في الأسباب التي حالت دون نجاح الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في ديسمبر 2021، وذلك لمساعدة في تليل العقبات التي تمنع إجراء الانتخابات اليوم».

وتحت الجميع في ليبيا على «التركيز بشكل حقيقي على المعالجة الشاملة للعقبات التي تحول دون وصول البلاد إلى الانتخابات البرلمانية والرئاسية».

عبرت جماعة «العدل والإحسان» بالغرب، عن رفضها الشديد لاستمرار مختلف أشكال التّقول السلطوية، وتنامي نزوح الدولة المخزنية، نحو مزيد من قمع الحرّيات ومصادرة الحقوق، وأخّرها الحق في الإضراب، وتكريم الأفواه واستهداف المعارضين والتشهير بهم.

دعت الجماعة في بيان مجلس الشورى إلى الإطلاق الفوري لكافة المعتقلين السياسيين، وبخاصّة معتقلين الريف ومعتقلي الرأي والصحافة والمدنيين، كما نددت الجماعة بمواصلة استشراء الفساد، والاستحواذ على خيرات البلاد، مما يفاقم من مشاكل الفلاء والفقير والتميّز، وبتصادم حق المغاربة في العدالة الاجتماعية والعيش الكريم، مستكورة الإهمال المستمر الذي لا يزال يُعانيه ضحايا زلزال الحوز وطارودانت.

كما دعت «العدل والإحسان»، إلى التعاون والتّكثّل والانخراط المسؤول في مناهضة سياسات الاستبداد، ومخطّطات الإفساد، ومظاهر الاستثمار بموارد ومقدرات البلاد، والبعث بمستقبل الأجيال ومصير العباد.

واستنكرت الجماعة في بيانها استمرار السلطة المغربية في مسلسل التطبيع، ضدّاً على إرادة الشعب المغربي وقواه الحية، التي انخرطت بقوة في مختلف فعاليات طوفان الأقصى.

وجاء بيان «العدل والإحسان» بالموازنة، مع مواصلة نظام المخزن ممارسته القمعية الممنهجة، من تضييق ومحاصرة للحرّيات وختق للأصوات المعاشرة لسياسته، موظفاً في سبيل ذلك الفضاء لفبركة التهم وحبك المحاكمات الصورية في حق مناهضي التطبيع، حيث تم اعتقال الناشط والمدون وعضو جماعة «العدل والإحسان»، رضوان القسطاطي، الذي يُمثل، أمس الاثنين، إمعانه ضحايا.

وأشارت جماعة العدل والإحسان إلى خلفية أصل الناشط رضوان القسطاطي، من حيث تجاهله من قبل القضاء العادل، مما يفتح المجال للإفراج عنه فوراً.

وفي السياق، أكد الناشط الحقوقى والسياسي المغربي حسان بناجح في منشور له، أن اعتقال رضوان القسطاطي هو «انتقام من دوره البارز في مناهضة التطبيع بمباراته النوعية».

من جهةها، استنكرت المدونة والمعتقلة السياسية السابقة سعيدة العلمي، إمعان السلطات المخزنية في ملاحقة الحقوقين ومناهضي التطبيع، في حالة اعتقال، ومن يتبع البلاد ويغرقها في الديون والهشاشة حر طليق»، مردفة: «كل التضامن مع ضحايا السادية والبطش.. سينقلب السحر على الساحر».

الاحتقان بلغ مداه

وقد أعرب الفضاء المغربي لحقوق الإنسان عن قلقه البالغ من «استمرار التضييق على حرية الرأي والتعبير، من خلال اعتقال وتابعة الصحافيين والمدونين ومناهضي التطبيع

في خرق أربعين لاتفاقية جنيف الرابعة

الاحتلال المغربي يعاقب سجناء سياسيين صحراويين بالإبعاد



يعن الاحتلال المغربي في خرق المادة 76 من اتفاقية جنيف الرابعة.

الاحتلال المغربي قد خرق المادة 76 من اتفاقية جنيف الرابعة، التي توّضّع ضرورة من

أماكن إقامتهم الأصلية، بعد أن لجأ إلى

ترحيل سجناء سياسيين صحراويين إلى جهة مجهولة وأماكن بعيدة عن

إقامة ذويهم، حسب مصدر حقوقى.

وأفادت وكالة الأنباء الصحراوية (واص)،

نقلاً عن تجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان بالصحراء الغربية، أن سلطات

الاحتلال المغربي، مثلثة في إدارة سجن

الرعاية الصحية الكافية للمعتقلين، وضمان

تقدير ظروف احتجاز إنسانية»، يضيف ذات

المصدر.

للذكرى، فإن السجينين السياسيين

الصحراويين عزيز الواهيدي والبر الكتافي، كما

تم ترحيل السجين السياسي الصحراوي عبد

الموئي الحافيظي، من سجنمراكش إلى

سجن مدينة أسفى.

يتعرّضان لها وللتّدّيد بظروف احتجازهما غير الإنسانية.

وتوّضّع شهادات عائلات الأسرى المدنيين الصحراويين والهيئات والمنظّمات الحقوقية

والدولية، أن هؤلاء المعتقلين ومنهم أسرى مجموعة «اكديم إزيك»، يعانون من شتّى أنواع المضايقات في سجون الاحتلال المغربي، الذي يواصل تعريضهم

لأنواعه واضحة، وأن لا يوثر سلباً على حقوقهم الأساسية مثل حقوقهم في التّواصل مع عدة سجون معاشرتهم، مع ضرورة تقديم وقاية ملائمة.

ويتواجد الأسرى المدنيين الصحراويين في

عدة سجون مغربية، بموجب أحكام جائرة وقادية تترواح بين 20 سنة والجيس مدى

الحياة، وصدرت خلال محكمات تفتقد لضمانات ومعايير المحاكمة العادلة، بشاهدة

منظمات صحراوية وأخرى دولية تعنى بحقوق الإنسان، مثل «هومن رايتس ووتش»

ومنظمة «العفو الدولية».

ويبقى سجناء السياسيين الصحراويين في خرق المادة 76 من اتفاقية جنيف الرابعة،

التي توّضّع ضرورة ضمان أن يتم احتجاز

السجناء في أماكن قريبة من

أماكن إقامتهم الأصلية، بعد أن لجأ إلى

ترحيل سجناء سياسيين صحراويين إلى

جهة مجهولة وأماكن بعيدة عن

إقامة ذويهم، حسب مصدر حقوقى.

وأفادت وكالة الأنباء الصحراوية (واص)،

نقلاً عن تجمع المدافعين عن حقوق الإنسان

عن مناهضي التطبيع

الوطني في خرق أربعين لاتفاقية جنيف الرابعة.

وأعلنوا احتجاجاً على ظروف احتجازهم

غير الإنسانية، التي لا يمكنها

ضمان أن يتم احتجاز

السجناء في أماكن قريبة من

أماكن إقامتهم الأصلية، بعد أن لجأ إلى

ترحيل سجناء سياسيين صحراويين إلى

جهة مجهولة وأماكن بعيدة عن

إقامة ذويهم، حسب مصدر حقوقى.

وأفادت وكالة الأنباء الصحراوية (واص)،

نقلاً عن تجمع المدافعين عن حقوق الإنسان

عن مناهضي التطبيع

الوطني في خرق أربعين لاتفاقية جنيف الرابعة.

وأعلنوا احتجاجاً على ظروف احتجازهم

غير الإنسانية، التي لا يمكنها

ضمان أن يتم احتجاز

السجناء في أماكن قريبة من

أماكن إقامتهم الأصلية، بعد أن لجأ إلى

ترحيل سجناء سياسيين صحراويين إلى

جهة مجهولة وأماكن بعيدة عن

إقامة ذويهم، حسب مصدر حقوقى.

وأفادت وكالة الأنباء الصحراوية (واص)،

نقلاً عن تجمع المدافعين عن حقوق الإنسان

عن مناهضي التطبيع

الوطني في خرق أربعين لاتفاقية جنيف الرابعة.

وأعلنوا احتجاجاً على ظروف احتجازهم

غير الإنسانية، التي لا يمكنها

ضمان أن يتم احتجاز

السجناء في أماكن قريبة من

أماكن إقامتهم الأصلية، بعد أن لجأ إلى

ترحيل سجناء سياسيين صحراويين إلى

جهة مجهولة وأماكن بعيدة عن

إقامة ذويهم، حسب مصدر حقوقى.

وأفادت وكالة الأنباء الصحراوية (واص)،

نقلاً عن تجمع المدافعين عن حقوق الإنسان

عن مناهضي التطبيع

الوطني في خرق أربعين لاتفاقية جنيف الرابعة.

وأعلنوا احتجاجاً على ظروف احتجازهم

غير الإنسانية، التي لا يمكنها

ضمان أن يتم احتجاز

السجناء في أماكن قريبة من

أماكن إقامتهم الأصلية، بعد أن لجأ إلى

ترحيل سجناء سياسيين صحراويين إلى

جهة مجهولة وأماكن بعيدة عن

إقامة ذويهم، حسب مصدر حقوقى.

وأفادت وكالة الأنباء الصحراوية (واص)،

نقلاً عن تجمع المدافعين عن حقوق الإنسان

عن مناهضي التطبيع

الوطني في خرق أربعين لاتفاقية جنيف الرابعة.

وأعلنوا احتجاجاً على ظروف احتجازهم

غير الإنسانية، التي لا يمكنها

ضمان أن يتم احتجاز

السجناء في أماكن قريبة من

أماكن إقامتهم الأصلية، بعد أن لجأ إلى

ترحيل سجناء سياسيين صحراويين إلى

جهة مجهولة وأماكن بعيدة عن

إقامة ذويهم، حسب مصدر حقوقى.

وأفادت وكالة الأنباء الصحراوية

Karima AIT DAHMANE
Les crimes de guerre
de la France en Algérie
(1830-1847)



خلال الفترة بين 1830-1847 كريمة آيت دحمان توثق لجرائم فرنسا في الجزائر

تعيد الجامعية كريمة آيت دحمان في كتابها الجديد "جرائم حرب فرنسا في الجزائر، 1830-1847" إثبات الحقائق التاريخية التي طالما أخفتها وطمئنها "فرنسا الاستعمارية في دعاتها" وأيضاً "فرنسا الحالية التي تهيمن عليها أطروحة اليمين المتطرف". شهدت السنوات الأولى للاحتلال الفرنسي في الجزائر، ما بين عامي 1830 و1847، ميلاد مجرمي حرب حقيقيين ومنظري إبادة جماعية للقبائل، حيث اعتمدت فرنسا الاستعمارية سائل وحشية وهمجية لإذلال الشعب الجزائري، وقد كانت طريقتها في لفربط سلطتها على الجزائر وترسيخ عنجهيتها والاسيلاء على أراضي لا تخضع.

وتوخض المؤلفة، كريمة آيت دحمان، في تقديمها لأصدارها، أنه "على مر القرون، كان على الجزائريين الأصليين أن يتصدوا للعديد من الغزارة والمحابين، وفي كل مرة يجدون أنفسهم مجبرين على القتال لنحرير أرضيهم"، وبالتالي فقد انطبع مشاعر "الثورة" و"الآخر" إلى الأبد في "الوعي الجماعي لهذا الشعب العظيم".

وأضافت ذات المحدثة أنه منذ اللحظات الأولى للاحتلال الفرنسي للجزائر "عاد الشعور بالانتهاك مرة أخرى بين الجزائريين، مما أدى إلى ظهور مقاومات شعبية شرسه وعنيفة والتي تعاملت معها فرنسا الاستعمارية وعديمة الإنسانية بطريقة جبانة باستخدام القمع وأساليب تعارض مع القانون الدولي والقيم العالمية للإنسانية وحقوق الإنسان".

ووجعت المؤلقة من خلال كتابها هذا الكثير من الأرشيف الذي يوثق للمجازر المتكدرة وعرض الرؤوس المقطوعة ومصادرة الأرضي والتهجير القسري الجماعي للسكان واختطاف النساء والأطفال واستخدامهم كرهائن، وكذا ممارسة الغارات وارتكاب المحارق، والعديد من الحقائق المرعبة التي تم جمعها وتضمنتها كتابات الفاعلين أنفسهم، من جرارات وضباط الجيش الاستعماري الفرنسي، على غرار بيجو ولاموريسير وبيلسييه وكافينياك ومونتانياك وسانت أرنو وكلوزي وغافريه، وقدرت أيضاً كريمة آيت دحمان، في كتابها، إضاءات هامة وعميقة قائمة على شهادات حية وواقع مؤكدة، حول مواضيع أخرى، من بينها الوضع العام في الجزائر قبل وثناء الغزو العسكري الفرنسي، واستغلال الأحداث الاشتونغرافية في الاستراتيجية العسكرية الاستعمارية من خلال تصنيف الشعوب حسب لفاظها أو مناطق إقامتها أو خصائصها الأشتوبيولوجية والاجتماعية وغيرها، بالإضافة إلى موضوع الهجرة الاستعمارية في الجزائر.

كما استحضرت المؤلفة، من جهة أخرى، شجاعة وبطولة الأمير عبد القادر، هذه "الشخصية الرمزية الفذة" في مقاومة الاستعمار الفرنسي، وكذا صفاته كـ"زعيم سياسي وديني من عائلة شريفة" والذي كان من بين أولى المقاومين الذين وقفوا في وجه الاحتلال الفرنسي.

وتصيف المؤلقة أن كل هذه الحقائق التاريخية المخفية والمسكوت عنها من طرف فرنسا الأمس وفرنسا اليوم تكشف للقراء تاريخياً كاملاً عن "الآباءات الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها بيش الاحتلال الفرنسي بكل بروءة" دم ورغم عن الشرائع والقوانين، ضد السكان المدنيين الجزائريين باسم فرنسا التي ادعى عبر كل الأزمة بأنها تدافع عن حقوق الإنسان وال الإنسانية العالمية.

ويشكل هذا المؤلّف التاريخي الجديد لكريمة آيت دحمان، والصادر باللغة الفرنسية عن منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والإشهار (أناب) في 160 صفحة، عبر أربعه فصول، رداً لاذعاً على الممجدين للاستعمار وأتباعهم من من ورثي أطروحة "محاسن" الاستعمار الفرنسي، إذ أنه يسلط الضوء على حقيقة تاريخية تلقي باللول على فرنسا الاستعمارية في الجزائر.

وخلصت المؤلقة آيت دحمان في تقديمها لكتاب إلى إبراز "إصرار فرنسا على إسكات وإخفاء حقائق التاريخ، ومحاولتها العبثية في الاستمرار في أكاذيبها وخصوصاً تجاه الأجيال الحالية من شعبها، ورفضها كذلك تحمل مسؤولية ماضيها الإجرامي الأسود في الجزائر".

وتدّرس كريمة آيت دحمان علوم اللغة بجامعة مونبولييه 3 (فرنسا) وكذا بجامعة الجزائر 2 وجامعة البليدة 2. وقد أثرت رفوف المكتبة الجزائرية بثلاث إصدارات، من بينها "الجزائر / فرنسا، اختلاف، خطاب وذاكرة" (الجزائر / 2020)، إلى جانب العديد من المنشورات الجماعية في مجالات علمية متخصصة.

من المجددين في الممارسة الفنية الجزائرية.. بن دعماش:

هذا ما لا تعرفونه عن الفنان ال حاج احمد العنقي

■ نظرة استشرافية لأهمية الحفاظ على الموروث الثقافي الجزائري

يحمل الكتاب الجديد "الشيخ الحاج احمد العنقي عميد أغنية الشعبى" للباحث في الموسيقى عبد القادر بن دعماش، نظرة مختلفة عن مؤسس الأغنية الشعبية، وهو مرجع هام يتناول في طياته حیات وتفاصيل نادرة، حول حياة أحد أبرز رموز الفناء الجزائري الأصيل.

أمينة جابالله

يتناول الكتاب الصادر حديثاً عن المؤسسة الوطنية للفنون المطعنية، والذي يقع في 400 صفحة، عبر فصوله وي marrow عن هذه القامة الفنية الوطنية الكبيرة، غير أن ذات الكتاب لم يكن كافياً شافياً، خاصةً من الجانب التاريخي لكنه كان مهمـاً. وأنضـافـ بن دعماشـ أنـ العنـقـىـ تركـ وراءـهـ تراثـ موـسيـقـيـ ضـخمـاـ وـماـ يـفـوقـ 130ـ أـسـطـوانـةـ، وـتـتـلـمـذـ عـلـىـ يـدـهـ جـيلـ منـ الفـنـانـينـ، مـضـيـفـاـ أـنـهـ اـمـتـلـكـ نـظـرـةـ عـمـيقـةـ اـسـتـشـرـافـيـةـ لـأـهـمـيـةـ الحـفـاظـ علىـ الـمـورـوثـ الـثـقـافيـ الـجـزاـئـيـ".

بعرض مسرحي فكاهي بعنوان "الوَفْد"

"النبراس" يعيد جمهور "مجانة" إلى قاعات المسح



على مستوى الساحة الفنية والوطنية، وتحصلها على عدة جوائز وطنية، أبرزها "أحسن نص مسرحي"، فضلاً عن جائزة "أحسن عرض متكامل" في مهرجان المسرح بولاية هرمان، والظفر بجائزة "أحسن ممثل" بولاية عنابة خلال السنوات الماضية.

فيما أكّد رئيس جمعية "أسطول الحياة" الثقافية بمجلة "نوستالجيا" الماضي ووجه تلك السنوات التي عرفتها الحركة المسرحية في مجانية عبر هذه الفرقة العربية وبصمتها الفنية والثقافية.

وقد أبدى أبطال المسرحية منذ الوهلة الأولى، تحمسهم الشديد لاستقبال "الوَفْد" المرتقب طيلة فصول المسرحية لطرح جملة من المشاغل الاجتماعية اليومية، وصراعهم حول من مجموعة من الشباب من الطبقة العاملة، وصراعهم حول من يقوم بتمثيل المجموعة في عرض تلك الاشتغالات على الوَفْد المترقب وصوله في أي لحظة، غير أن الانتظار يطول، دون مجده، لتظل تلك الآمال معلقة، في عرض متكامل يتأقلم مع دقة الأداء والتمنّي في تصوير المشاهد.

واعتبر الممثل المسرحي خليف سيفطوف، عن سعادته الكبيرة بالعودة لخشبة المسرح من خلال عرض مسرحية "الوَفْد" التي تعدّ حسبيه. من أتجه المسرحية التي اشتهرت بها الحركة المسرحية في مجانية منذ القدم، منها معالجة المشاكل الاجتماعية التي يعيشها بعض الشباب اليوم، على غرار التسرب المدرسي، المدمرات وغيرها من الآفات الاجتماعية.

فيما أشاد الحاضرون بالعرض المسرحي، وأبدوا إعجابهم بعودة الفرقة المسرحية لنشاطها بعد سنوات من انتجمها جمعية النبراس في بدايات مارس 2006، من إخراج عطافى ياسين، عن النص الأصلي للمسرحية الذي يعود للأستاند الرجال محمد بالغير، مع جراء بعض التعديلات لتعاكسي بعض المستجدات المرتبطة بواقع، حيث استطاع من خلالها إثارة فرق المسرح بمحاجنة في مسرحية "الوَفْد" والانتقال بين مشاهد العرض بكل احترافية، وسط هفافات وتصفيقات الجمهور في قلب فكاهي، يتوافق إلى حد بعيد مع تلك الأنماط المسرحية القائمة على مبدأ السيكو - درامي،

برج بوعريرج: رابح سلطاني

كان المجهور المسرحي بمدينة مجانية مؤخراً، على موعد مع مسرحية "الوَفْد" بعد غياب وانقطاع عن الركح قارب العقد من الزمن، حيث تمكن أعضاء فرقة النبراس للعمل المسرحي، بالتنسيق مع جمعية "أسطول الحياة" من ملامسة عواطف الجمهور الذي حضر بأعداد كبيرة، للاستمتاع بالأداء المتمكن لقدماء المسرح بمحاجنة في مسرحية "الوَفْد" والانتقال بين مشاهد العرض بكل احترافية، وسط هفافات وتصفيقات الجمهور في قلب فكاهي، يتوافق إلى حد بعيد مع تلك الأنماط المسرحية القائمة على مبدأ السيكو - درامي،

